الحركات الاجتماعية والتغير السياسي

Social movements and political change

أ.عبد الرزاق أبلال- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهراز-فاس- المغرب.

ملخص: تعبر الحركات الاجتماعية عن وجود صراعات رمزية داخل المجتمع تسعى إلى إحداث تغيرات اجتماعية وسياسية عبر الاشتغال على خط القيم الثقافية، ما دام التغير السياسي هو تبني مؤسسي للقيم الجديدة المنتشرة في ثقافة المجتمع، وعلى هذا الأساس تجسد الحركات الاجتماعية الحاجة إلى فضاءات اجتماعية جديدة تتوسط الدولة والمجتمع المدني، وتعمل على خلق أشكال اجتماعية، وجماعات، وشبكات، مفرزة بذلك لقيم جديدة وعلاقات سلطة جديدة تروم تحقيق تحول ديمقراطي والضغط على الدول التسلطية من أجل تقديم إصلاحات سياسية حقيقية، هذا التغير في سياسات المجتمع لا ينفصل من جهة أخرى عن المواطنة النشطة أو ما يسمى بفن الحضور وسياسة التمرد التي تمثلها الحركات الاجتماعية التي لا تنفصل في اشتغالها عن إفرازات الثورة المعلوماتية في ظل عالم معولم.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاجتماعية، التغير السياسي، فن الحضور.

Abstract: Social movements hint at the existence of symbolic conflicts inside the society, which aim at creating social and political changes through working on the line of cultural values since political change includes the institutional adoption of the new values spreading in society's culture. On this basis, the social movements incarnate the need to new social spaces between the government and civil society which help to foster social forms, communities and networks, engendering therefore new values and new authority relationships with the aim of establishing democratic change and also making pressure on authoritative nations in order to present real political reforms. This change in the politics of society is a form of active citizenship or what is called the art of being present and political rioting represented by these social movements which are itself tied to the outcomes of the information revolution in the era of an informed world.

Keywords: social movements, political change, Art of Presence.

الحركات الاجتماعية والتغير السياسي:

يمثل التغير، سواء كان تطوريا أو ثوريا، جوهر الحياة، فالثبات بالنسبة للكائن الحي موت وعدم، وهو نفس الشيء بالنسبة للمجتمع الذي يماثل في تشكله الكائنات العضوية كما يرى ذلك إميل دوركايم (مماثلة بيولوجية)، والتغير الاجتماعي متعدد الأبعاد، لكنه يتوقف في نهاية المطاف على التغيير في عقلية كل من الأفراد والجماعات، فالطريقة التي نفكر ونشعر بها تحدد الطريقة التي نتصرف بها.

وتؤثر التغيرات في السلوك الفردي والجماعي تدريجيا، لكن بشكل مؤكد، على الأعراف والمؤسسات التي تشكل الممارسات الاجتماعية وتعدلها.

لكن المؤسسات هي تجليات للممارسات الاجتماعية لفترات سابقة في التاريخ، وهذه الممارسات الاجتماعية متجذرة في علاقات السلطة، وعلاقات السلطة مضمرة في مؤسسات من جميع الأنواع (الأسرة، الإدارة، المدارس، المستشفيات، السجون)، كما بين ذلك الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو في كتابه "المراقبة والعقاب: ولادة السجن"، وهذه المؤسسات ناتجة عن صراعات ومساومات بين الأطراف الاجتماعية التي تضع دستورا للمجتمع وفق قيمها ومصالحها، وبالتالي، ينتج التفاعل بين التغير الثقافي والتغير السياسي تغيرا اجتماعيا فالتغير الثقافي هو تغير في القيم والمعتقدات التي تعالج في العقل البشري على نطاق يكفي اتساعه للتأثير في المجتمع ككل، والتغير السياسي هو تبني مؤسسي للقيم الجديدة المنتشرة في ثقافة المجتمع(مانويل كاستلز، 2014، ص 427).

ولا تحدث التغيرات على نحو تلقائي فجائي، بل تنتج عن إرادة أطراف اجتماعية فاعلة ترشدها قدراتها المعرفية والانفعالية، في تفاعلها مع بعضها البعض ومع شروط بيئتها، هذه الأطراف الاجتماعية التي تسعى نحو أحداث تغير ثقافي(تغيير في القيم) يعتبرها مانويل كاستلز حركات اجتماعية، مثلما يعتبر العمليات التي تستهدف إحداث تغيير سياسي(تغيير مؤسسي)، من خلال قطيعة مع المنطق الكامن في المؤسسات السياسية بأنها "سياسة التمرد"، مفترضا أن سياسة التمرد هذه تعمل على الانتقال بين التغير الثقافي والتغير السياسي، من خلال إدماج رعايا احتشدت قواهم من أجل التغيير الثقافي والسياسي في نظام سياسي لم يكونوا جزءا منه سابقا لأسباب قد ترتبط بعدم السماح لهم بالتصويت، أو عدم القدرة على المشاركة، أو نتيجة نفور سياسي مرتبط بعدم قدرة النظام السياسي التعبير عن قيم ومصالح المواطنين، علاوة على هذا كله، فكل من الحركات الاجتماعية وسياسة التمرد قد تنشأ سواء من ترسيخ مشروع سياسي أو ثقافي، أو من فعل مقاومة ضد مؤسسات سياسية عندما تعتبر أعمال هذه المؤسسات غير عادلة وغير أخلاقية وغير شرعية في جوهرها. وقد تؤدي أو لا تؤدي المقاومة إلى ظهور مشروعات وضعتها الحركات الاجتماعية أو سياسة التمرد، لكن لا يحدث تحول هيكلي إلا عندما تظهر مشروعات سياسية مثل هذه لذا، فليس بوسع أحد أن يتنبأ بنتيجة الحركات الاجتماعية أوسياسة التمرد، لذا، فنحن، إلى حد ما، لا نعرف النتيجة، إلا إذا كانت الأفعال الجماعية هي الفاعل الحقيقي للتغير الاجتماعي في أعقاب الفعل (مانويل كاستلز، 2014، ص 428).

إن الحركات الاجتماعية المتعددة الوجوه لا يمكن أن تكون تعبيرا فجائيا يظهر لمرة واحدة ويختفي تحت أي فعل من أفعال القهر، إنها على العكس من ذلك فعل وحركة تغير ذات نفس طويل، تتشكل داخليا من عمليات جانبية كثيرة، فيها مد وجزر، بحيث يمكن لما ينتج عنه من "ترابطات لاحقة"، أن يؤدي إلى إعادة إحياء الحراك الشعبي عندما تسنح الفرصة. ومن الواضح أن عمل الحركات الاجتماعية في معظمها لا ينفصل عن آلية الضغط لتحقيق مطالبها، بحيث يتم ذلك عبر صور من الحراك والانقطاع أو عدم اليقين تجاه القوى المخالفة، هنا يضرب السوسيولوجي الإيراني آصف بيات مثالا بالحملة الإسلاموية في مصر، والتي أجبرت الحكومة على الحد من المنشورات الليبرالية الكثيرة، ومصادرة الأعمال الفنية والكتب، ومنع الأفلام (آصف بيات، 2014، ص 489).

لا تنفصل الحركات الاجتماعية عن فعل التغيير حتى وإن لم ترتبط بحملة سياسية. إنها تتضمن خلق أشكال اجتماعية، وجماعات، وشبكات، وعلاقات جديدة، تاركة آثار تنشيطية يمكن من خلالها أن تظهر مؤسسات وعلاقات بديلة، تعمل على تنشيط ما يسميه ألبيرتو ميلوتشي Mellucci "الإنتاج الثقافي" لأنساق مختلفة من القيم، والمعايير، والسلوك والرموز، والخطاب، تسعى إلى خلق أساليب للهيمنة يتم التعبير عنها بإنتاج أساليب بديلة للوجود وفعل الأشياء، هكذا تشير الحركات الاجتماعية في نظر ميلوتشي إلى الطريق وراء حدود النظام الحاضر، إلى شكل جديد من التحول الديمقراطي ملائم للمجتمعات المعقدة. فهي تجسد الحاجة إلى فضاءات اجتماعية جديدة بين المجتمع المدني والدولة يمكن للحركات فيها أن تصوغ الأفكار والمعضلات وتعلن عنها لبقية المجتمع وللعاملين السياسيين الذين سيضعون القرارات النهائية المتعلقة بكيفية التعامل معها، ويرى ميلوتشي أن مثل هذه الفضاءات الاجتماعية موجودة، سابقا بمقدار في المؤسسات المنتجة للمعرفة، مثل الجامعات والمؤسسات الثقافية، لكن يجب تقويتها في ميدان الاستهلاك الجمعي- بما له علاقة بالإسكان، والنقل، والصحة- وأيضا، بما له علاقة بالمواصلات ووسائل الإعلام لإفساح المجال للمجابهة الاجتماعية والتفاوض الاجتماعي بين العاملين المختلفين المنخرطين في العمل(كيت ناش، 2013، ص 266).

إن تأكيد ميلوتشي على الدور الفاعل للحركات الاجتماعية في خلق مداخل جديدة للتحول الديمقراطي بما هي فضاءات اجتماعية جديدة تتوسط الدولة والمجتمع المدني، هو ما يتبناه أيضا آصف بيات لما يعتبر الحركات الاجتماعية قادرة على إحداث تغير في الممارسة السياسية للدولة، وذلك من خلال استغلال الخط المعطل بين الدولة والمجتمع المدني، في المؤسسات التعليمية، والقضائية، والإعلامية ومؤسسات أخرى، هكذا مثلا، سيتمكن الإسلاميون -في نظره- في مصر مع بداية التسعينات من اختراق نظام التعليم الذي تدبره الدولة، والتأثير على صناع القرار، والمدرسين، وفوق كل ذلك تكوين جيل من التلاميذ عبر أنشطتهم في كليات التربية، كما عمل القضاة ذوو النزعة الإسلامية على تطبيق القانون الإسلامي، منزلين العقاب بالعلمانيين، ومؤيدين للأطر القانونية ذات التوجه الإسلامي. وحتى الشرطة والجيش لم يسلما من هذا التوجه، وأخيرا فإن الحركات الاجتماعية يمكن أن تكون قادرة ، إذا ما تم التسامح معها من قبل النظم المعينة، على أن تسيطر على قطاعات من

السلطة الحكومية، أو أن تقود الحكومة عبر الأدوات الانتخابية العادية، كما في حالة حزب العدالة والتنمية بالمغرب أو حزب النهضة بتونس، أو حركة الإخوان المسلمين في مصر مع الرئيس محمد مرسي، في إطار رياح ثورات الربيع العربي.

ومن التحديات الكبرى للحركة الاجتماعية ما يتصل بقدرتها على المحافظة على طابعها الحركي، وأن تمارس في الوقت نفسه سلطة حكومية، فبينما المشاركة في سلطة الدولة تمكن الحركات الاجتماعية من أن تحول بعض أفكارها إلى سياسات عامة، فإن الفشل في تحقيق هذا، حتى وإن كان هذا الفشل بسبب ممارسات استخبارية لأعدائها، يمكن أن يقلل من قاعدة تأييدها في المجتمع، ومن تم تركها خالية الوفاض. ومن الواضح إذن أن الحركات الاجتماعية يجب أن تذهب بعيدا في نضالاتها بغرض تحقيق سياسة ديمقراطية، وذلك عن طريق تقوية أسسها التنظيمية داخل نسيج المجتمع، وأن تتصل مباشرة بالدوائر الانتخابية المهمشة، فالقاعدة المجتمعية المؤسسية فقط هي القادرة على إجبار أعداء الحركة/ الدول على إجراء إصلاح سياسي، كما هو الحال في الخبرة المكسيكية، بل إنه قد ينتج "تحالف سياسي" بين الحركات الديمقراطية والدول(كما هو الحال في تشيلي وإسبانيا)، كما أنه يمكن أن يحمي الحركات من القمع والتصفية، ويؤكد استمرارها وإحياؤها، حتى بعد فترة اختفاء. وتجسد حركة الإخوان المسلمين في مصر حالة صارخة لهذا الوضع، حيث حاولت الحركة أن تبقى منذ تأسيسها في نهاية العشرينيات عن طريق التعايش مع حالة من المد والجزر وذلك بسبب عملها الترابطي العميق في المجتمع المدني واعتمادها على شبكات قرابية(آصف بيات، 2014، ص 491).

إن التأثير في النظم السياسية الاستبدادية على نحو خاص يتطلب نضالا قويا، بل شرسا أحيانا، بغرض إصلاحها و تحقيق تغير سياسي يعمل على دمقرطة الحياة السياسية وتجويد شروط الممارسة السياسية، وهي شروط تقتضي من جهة أخرى إحداث تغير في حساسيات المجتمع، إن التغير الاجتماعي يمكن أن يحدث جزئيا كنتيجة غير مقصودة لعمليات بنائية كالهجرة، والتحضر، والتحولات الديموغرافية، أو زيادة معدلات التعليم، كما أنه يمكن أن ينتج عن عوامل عالمية، وتبادل الأفكار والمعلومات والنماذج (لتعميق الفهم حول عوامل وشروط التغير الاجتماعي، يمكن العودة في هذا الإطار إلى عمل غي روشي: le changement social)، ولكن العنصر الحاسم في الإصلاح الديمقراطي هو وجود المواطنة النشطة: وجود حضور متصل ومكثف بذاته للأفراد، والجماعات، والحركات في كل فضاء اجتماعي متاح، سواء كان فضاء نظاميا أو غير نظامي، أو كان فضاء جماعيا أو فرديا، حيث يمكن لهم أن يؤكدوا حقوقهم ويؤدوا مسؤولياتهم. ففي هذه الفضاءات تنتج الأفكار، والمعايير، والممارسات، كما تنتج السياسة. إن المواطنين المسلمين لا يمكن أن يحدثوا تحولا ديمقراطيا حقيقيا إلا إذا تمكنوا مما يسميه آصف بيات "فن الحضور" Art Of Presence (آصف بيات،2014، ص 492)، أي تملك المهارة والاستعداد لتأكيد الإرادة الجماعية على الرغم من كل المصاعب، وذلك باحتواء الكوابح، واستخدام ما هو متاح، واكتشاف فضاءات جديدة تجعل وجودهم متحققا ومسموعا، إن النظم التسلطية يمكن أن تكون قادرة على قمع الحركات المنظمة أو المقاومة الجمعية الصامتة، مثلما يمكنها أن تبقى

مكبلة الأيدي حينما يتعلق الأمر بتحول المجتمع كله، تحول جماهير المواطنين العاديين في حياتهم العادية باعتباره حركة لا اجتماعية في العمق.

إن التغير في سياسات المجتمع عبر المواطنة النشطة أو عبر فن الحضور(نعتقد أن فن الحضور كما ينظر له آصف بيات يقتضي نوعا من سياسة التمرد كما تحضر في تحليلات مانويل كاستلز)، إلى جانب كونه شرطا لتحقيق تحول ديمقراطي، فهو يسهم في إملاء التغير على الدولة، في هذا الصدد يتصور آصف بيات إستراتيجية يمكن من خلالها أن تقوم كل جماعة اجتماعية بإحداث تغير في المجتمع، من خلال هذه المواطنة النشطة، في الحيز الذي توجد فيه هذه الجماعات، الأطفال في المنازل والمدارس، الطلاب في الجامعات المدرسون في فصولهم الدراسية، العمال في مصانعهم، الفقراء في مجتمعاتهم المحلية، والرياضيون في أنديتهم، والفنانون عبر فنونهم، والمثقفون عبر الاتصال الجماهيري، والمرأة في منزلها وفي الأماكن العامة، إن هذا الحضور المكثف والنشط يمنح امتيازا، والامتياز قوة. إنه هوية تمنح المجتمع القدرة على إدراك ذاته وتجديد نفسه، عبر الممارسات اليومية، من خلال تأكيد القيم التي تتحدى الشخصية التسلطية، وتقلق نخبها، وتصبح قادرة على توصيل حساسياتها الجمعية إلى الدولة ورجالها، إن المواطنين المسلحين بفن الحضور سوف يزعزعون الحكم التسلطي، وذلك لأن الدولة لا تحكم عادة وهي خارج المجتمع؛ إنها على العكس من ذلك تحكم عن طريق نسج منطق قوتها- عبر المعايير والقواعد والنظم- في نسيج المجتمع(آصف بيات، 2014، ص 493)، والمحقق أن محتوى هذه المعايير والنظم ومنطق القوة يمكن أن يهز(يزعزع) قدرة الدولة على الحكم أو ما يسمى بالحكومية، وفي هذا الإطار فإن نضال المرأة لتحدي الأبوية في تفاعلات الحياة اليومية أصبح موضوعا ذا حساسية، وذلك لأن الأبوية تتجذر بشكل عميق في وعي النظم السياسية التسلطية وممارستها، وعلى الرغم من أن الأبوية يمكن أن تتغلب على حضور المرأة وتتجاوزه، فإن هذا الحضور يظل فاعلا، فعندما تتفوق الإناث على الذكور في الجامعات، فإن المرأة يمكن أن تصبح في المستقبل في مواقع الإدارة والإشراف التي يجب أن يقبلها الرجال، وأن يستدمجوها(في ثقافتهم)، ويشير ذلك إلى تحول ملحوظ في معايير المجتمع وتوازن القوة فيه.

إن هذا الشكل من إعادة تشكيل الدولة قد لا ينتج فقط من المواطنة النشطة، أي من خلال تعليم الأفراد ومبادراتهم، ولكنه ينتج من التأثير طويل المدى للحركات، أو من نشاطية الحركة الاجتماعية على وجه الخصوص، فالحركات يمكن، من خلال منتجاتها الثقافية-أي من خلال خلق وقائع حياتية جديدة، وتكريس أساليب حياة، وأنماط تفكير وسلوك ووجود وفعل جديد- يمكن للحركات من خلال كل هذا أن تجعل الدول تتكيف مع توجهات مجتمعية جديدة، وأن تجبر السلطات بأن تأخذ في اعتبارها الحساسيات المنتشرة في المجتمع، وعلى سبيل المثال، فإن النظام الإسلامي في إيران قد أجبر على الاعتراف بالرغبة في التحول العلماني، والسياسة الديمقراطية، والحريات المدنية، والتي ساعدت الحركات الاجتماعية الإيرانية على تأسيسها في نهاية التسعينيات، وعلى المنوال نفسه فإن حقيقة تكيف حزب العدالة والتنمية مع الديمقراطية العلمانية التركية، ليس علامة على الخداع أو الخوف من رد فعل الجيش التركي، على العكس من ذلك، فهو موقف اكتمل وتشكل من خلال الحساسيات

الديمقراطية العلمانية للمواطنين الأتراك، سواء من التيار الديني أو العلماني، ولقد اطلق آصف بيات على هذه العملية الشاقة التي يؤثر بها المجتمع على الدولة، من خلال أساليب حياة جديدة، وأشكال جديدة من التفكير، والوجود، والفعل، "تنشئة الدولة"، وتعني تدريب الدولة ورجالها على التكيف مع الحساسيات، والأطر المثالية، والتوقعات المجتمعية. إن تنشئة الدولة هو نوع من "الحوكمة المعكوسة"، فهي يمكن أن تعمل باعتبارها نافذة حاسمة يمكن أن يحقق من خلالها المواطنون الإصلاح السياسي في الدول التسلطية، وأن يفرضوه عليها(آصف بيات، 2014، ص 496).

لكن كيف تعمل بالضبط هذه الحركات الاجتماعية على التأثير في الدولة وفرض إصلاحات سياسية في ظل مشهد سياسي صار يرتبط على نحو وثيق ببيئة الميديا والاتصال المتعدد الوسائط (كريستيان تيليغا، 2016، ص 213)، كيف تعمل الحركات الاجتماعية على توظيف وسائل الإعلام وتقنيات التواصل الحديثة في خلق سياسات جديدة وتغيير شروط الممارسة السياسية؟.

وسائل إعلام جديدة؛ سياسات جديدة:

تنبثق فعالية الممارسة السياسية اليوم من سلطة وسائل الإعلام الإلكترونية التي أحكمت قبضتها على المجال السياسي (عبد الرزاق أبلال، 2017، ص86)، مدشنة بذلك لعهد جديد في الممارسة السياسية، يمكن نعته وفق مانويل كاستلز بالسياسة المعلوماتية، ويربطها مباشرة بتقنيات شبكات الاتصال، قائلا: أهم ما يمكن ملاحظته هو أن وسائل الإعلام الإلكترونية (ولا يقتصر الأمر هنا على التلفزيون والمذياع، بل يشمل أيضا أشكال الاتصال كلها، مثل الجرائد والإنترنت)، أصبحت فضاء السياسة المفضل. ولا يعني ذلك كله أنه يمكن أن تختزل السياسة كلها في الصور والأصوات والتلاعب الرمزي، لكن من دونها لا وجود لفرصة للفوز بالسلطة أو ممارستها، وبسبب الآثار المتداخلة للأنظمة السياسية التقليدية، والتغلغل المتفاقم لوسائل الإعلام الجديدة، فإن ما يتعلق بالحياة السياسية كلها من معلومات وجوانب اتصالية، يصبح أسيرا لوسائل الإعلام، أما ما هو خارجها فيعد هامشا سياسيا لا غير"(Manuel Castells, 1999, p311-312).

لقد أحكمت وسائل الإعلام من منظور كاستلز، قبضتها على السياسة بما هي توزيع للسلطة داخل مؤسسات الدولة، حيث تقوم علاقات السلطة إلى حد كبير على تشكيل العقل البشري من خلال بناء المعنى عبر صنع الصورة التي تعمل على تنميط الوعي وتوجيه الممارسة نحو ما تروم الصورة تحقيقه، إن الرسائل والمنظمات والزعماء غير الموجودين في الإعلام لا وجود لهم في عقول الجمهور، إذ ليس في وسع أحد التأثير في قرارات المواطنين بطرق تؤدي إلى إمكانية وصوله إلى مواقع السلطة في الدولة أو الاحتفاظ بالسيطرة على مؤسسات سياسية أو كليهما معا، إلا القادرون على نقل رسائلهم إلى عموم المواطنين، وهذا بالتأكيد حال السياسات الديمقراطية(مانويل كاستلز، 2014، ص 289-290).

إن تقصير الفاعلين السياسيين القدامى والمؤسسات التقليدية في التكيف مع السياسة المعلوماتية هو أصل أزمة الديمقراطية في عصر المعلومات، وفي تقدير كاستلز: "ما دامت الأنظمة السياسية الراهنة قائمة على البنى التنظيمية والاستراتيجيات السياسية للعصر

الصناعي، باتت تلك الأنظمة بالية وفاقدة استقلاليتها جراء ما يشهده العالم من تدفق رهيب للمعلومات، تعتمد عليه السياسة"، هكذا فالنشاط السياسي النافذ راهنا، يقتضي التمكن من جميع الأشكال والتقنيات المعقدة للتعبئة الرمزية والاتصال السياسي، وليست السياسة في هذا السياق، مجرد ممارسة للحكم والفعل العامين، بقدر ما هي إدارة للعلاقات العامة القائمة على التبادل المعقد للرسائل العالية الترميز، باستخدام تقنيات شديدة التعقيد في جمع المعلومات ونشرها (Manuel Castells, 1999, p311-312).

لا تقتصر الشبكات الرقمية بما توفره من ثروة معلوماتية هائلة على توفير الدعم للقوى الرأسمالية والسياسية، بل تمكن أيضا أطراف أخرى من الاستفادة من هذه الثروة السائلة وتوظيفها وفق مصالح معينة، وهنا، في إطار مقاومة العولمة المتوحشة، واستبدادية الأنظمة السياسية ستبرز على نحو متزايد الحركات الاجتماعية الجديدة " العابرة للقوميات والمرتبطة بشبكات المجتمع المدني(عبد الرزاق أبلال، 2017، ص 87)، مستفيدة في ذلك من هذه الثروة القائمة على التدفق الهائل للمعلومات وتعقد شبكات الاتصال الحديث، التي أتاحت لهذه الحركات خصوصا تطبيقات البريد الإلكتروني والوسائط المتعددة والمواقع الإلكترونية ذات النصوص التشعبية، إمكان عقد تحالفات بين نشطاء من مناطق متباعدة تتوافر لديهم الوسائل التي تخولهم إنجاز مجموعة من المهمات التي تعد أساسية لنشاطهم، وللأثر الذي يرغبون في حدوثه، ويشكل ذلك حسب دارن بارني:

- جمع المعلومات (السياسية خصوصا التي يتعذر نشرها على نطاق واسع، وبتكلفة زهيدة، عند استعمال وسائل أخرى) وإنتاجها وأرشفتها ونشرها عالميا.
- منصة للترويج للحوادث والتحشيد وجمع الأموال والتماس أشكال أخرى من الدعم.
- منظومة لتنمية مستوى الوعي والتعليم والتدريب السياسيين (على سبيل المثال، تعليم طرائق العمل المباشر الخالي من العنف).
- وسيلة لإنشاء اتصال للتنظيم الداخلي، والإدارة، والتعبئة (خير مثال الحفز على الفعل) وتنسيق الأنشطة.
- منظومة اتصال تخدم الحوار والنقاش الديمقراطي بما يساهم في إيجاد إطار عام ديمقراطي عالمي.
- وسيلة للتواصل السياسي المحظور عبر الدول القمعية.
- منظومة انتشار لوسائل الإعلام المستقلة والتقارير الإخبارية والصحافة البديلة التي تتجاوز وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الشركات الكبرى.
- أداة للانخراط في أشكال جديدة من العمل السياسي المباشر (مثال النضال عبر القرصنة الإلكترونية وحملات البريد الإلكتروني المكثفة، وهجمات وقف بعض الخدمات، والعرائض الإلكترونية وتشويه المواقع الإلكترونية، والمواقع الإلكترونية الساخرة).
- أداة قوية وفي متناول أغلب الناس، للتنظيم والتعبئة والعمل، وذلك بالنسبة إلى الناشطين الأفراد، والمجموعات والمنظمات.
- وسيلة لاتصال أفقي متطور بين المواطنين، وتشمل توسيع نطاق الفرص المتاحة للحوار العام، والتداول في شأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

- آلية تتيح المزيد من أشكال المشاركة الشعبية المباشرة في عملية صنع القرار الديمقراطي، مثل التصويت عبر الإنترنت واستطلاعات الرأي المتداولة(دارن بارني، 2015، ص 153).

هكذا ساهمت الثورة المعلوماتية والانتشار الواسع لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة، بما توفره من سيولة معلوماتية، في ظهور فاعلين جدد في مجال الممارسة السياسية والثقافية أيضا(الحركات الاجتماعية الجديدة)، ومكنها من أدوات وآليات اشتغال عملت من خلالها على تشكيل جبهة للمقاومة والممانعة ضد الأنظمة التسلطية القائمة على احتكار السلطة والثروة، فارضة بذلك ضرورة إعادة توزيع القوة وأشكال ممارسة السلطة بمختلف أبعادها وتجلياتها، مسهمة بذلك في إرساء حياة سياسية أكثر انفتاحا ومشاركة والتزاما وشمولا واستجابة وعدالة، أي تعزيز وتحسين السياسات الديمقراطية التي تمثل أحدى أهم الأهداف الكبرى للحركات الاجتماعية.

خاتمة

لا شك أن الحركات الاجتماعية أسهمت في تطوير السوسيولوجيا السياسية إسهاما بالغا، ذلك أن إهمال الحركات الاجتماعية في السوسيولوجيا حتى سبعينات القرن العشرين لم يكن مبررا في قرن كانت فيه الثورات والصراعات حول التغير الاجتماعي الجذري بارزة كثيرا وهي صراعات شكلت تأويلات المعايير والقيم في المجتمع مدارها، بحيث صارت تسمح لنا برؤية أكثر وضوحا لنشاط الحركات الاجتماعية سياسيا، والتمكن من تحليلها على نحو أعمق، لذلك يعتقد البعض أن الحركات الاجتماعية هي تعبير عن صراعات رمزية بين مختلف القوى الاجتماعية، تسعى إلى إحداث تغيرات اجتماعية، هذه التغيرات هي في العمق حصيلة تفاعل الثقافي والسياسي، مادام التغير الثقافي يقوم على تبني مؤسسي للقيم الجديدة في ثقافة المجتمع، وهو ما تنبري له الحركات الاجتماعية التي تعمل أيضا على تنشيط الإنتاج الثقافي المرتبط بخلق قيم جديدة تتحدى الشخصية التسلطية، وتفرض على الدولة القيام بإصلاحات سياسية، وتسهم في خلق تحولات ديمقراطية، تجود مستوى وشروط الممارسة السياسية التي أصبحت اليوم لا تقبل الانفصال عن شبكات الاتصال ووسائل الإعلام المختلفة والمتطورة، لدرجة اعتبر فيها مانويل كاستلز السياسة هي سياسة الإعلام وشبكات الاتصال.

قائمة المراجع:

1. أبلال عبد الرزاق (2017)، الافتراضي وتحولات الفعل السياسي، باحثون، المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع1، المغرب.

2. بارني دارن، فبراير 2015: المجتمع الشبكي، ترجمة: أنور العجماوي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.

3. بيات آصف(2014)، الحياة سياسة، كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة: أحمد زايد، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر.

4. تيليغا كريستيان(2016)، علم النفس السياسي، رؤى نقدية، ترجمة: أسامة الغزولي، ماي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

5. كاستلز مانويل(2014): سلطة الاتصال، ترجمة وتقديم: محمد حرفوش، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر.
6. ناش كيت(2013): السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة: د. حيدر حاج اسماعيل، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.
7. Manuel Castells, Le Pouvoir de L'identité , Fayard,1999.
8. Manuel Castells, La Société en Réseaux, Traduit de L'anglais par Philippe Delamare, Fayard, 1998.